ملخص تنفيذى

أحدث التوجهات الإقتصادية...

ساعدت الإجراءات الاصلاحية التى إتخذتها الدولة المصرية خلال الثلاث أعوام السابقة على بناء ثقة المجتمع الدولى فى الإقتصاد المصرى. ولازالت المؤسسات الدولية تجدد ثقتها فى الاقتصاد المصرى من حين لآخر. حيث وافق صندوق النقد الدولى مؤخراً فى المضى قدماً ببرنامج لدعم الإقتصاد المصرى من خلال Arrangement Stand-By بمبلغ ٥.٢ مليار دولار لمدة ١٢ شهر. كما قامت مؤسسات التصنيف الائتمانى الثلاث الكبرى فى وقت سابق (أول مارس الماضى) بتغيير تقييمها لنحو ٤٧ دولة من الدول الناشئة، وأجرت تعديلاً سلبياً لأكثر من ٣٥ دولة «١١٪ منها بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا» بينما تم الإبقاء على التصنيف الائتماني لـــ ١٢ دولة فقط بينها مصر، كما أعلن صندوق النقد الدولى، فى أبريل الماضى، الإبقاء على تقديرات إيجابية لنمو الاقتصاد المصرى رغم خفض تقديراته لمعدلات النمو العالمى، وكل دول المنطقة إلى معدلات سالبة؛ بما يُشير إلى قدرة الاقتصاد المصرى على التعامل الإيجابى مع التحديات والصدمات.

وإستكمالاً لمسيرة الإجراءات الإصلاحية، انتهجت الحكومة المصرية فى الآونة الأخيرة سياسات استباقية لإدارة أزمة جائحة فيروس «كورونا المستجد» والتعامل الإيجابى السريع مع تداعياتها حيث بلغت إجمالى المبالغ التى خصصتها الحكومة حتى الان نحو ٦٣ مليار جنيه من إجمالى ١٠٠ مليار جنيه تم تخصيصها لمواجهة تداعيات فيروس «كورونا» لدعم القطاعات المتضررة من الأزمة ويأتى ضمن بعض والمخصصات الهامة ما يلى:

- توفير نحو ١١ مليار جنيه لدعم القطاع الصحى وصرف مكافآت تشجيعية للأطقم الطبية والعاملين بمنافذ الحجر الصحى ومستشفيات العزل والمعامل المركزية وفروعها بالمحافظات وفرق العمل المركزية ومعاونيهم وفرق الترصد الوبائي وهيئة الإسعاف.
- تدبير ٣ مليارات جنيه للعمالة غير المنتظمة.
- ضخ ٣ مليارات جنيه خلال الفترة من أبريل إلى يونيه لدعم صندوق تنمية الصادرات لتوفير سيولة إضافية للمصدرين.
- تدبير تمويل بـــ ٥ مليارات جنيه لدعم قطاعى السياحة والطيران المدنى.
- زيادة الاستثمارات الحكومية بـــ ١٠ مليارات جنيه إضافية لسداد مستحقات المقاولين والموردين.
- تخفيف العبء الضريبي على القطاعات المتضررة باجراء تسوية للمتأخرات الضريبية المستحقة على الممولين مقابل سداد ١-٥٪ فقط من قيمة المتأخرات الضريبية.
- تأجيل دفع الضرائب العقارية للمصانع المتضررة لمدة ٣ شهور.
- اسقاط الضريبة العقارية لمدة ٦ شهور على كافة المنشآت السياحية والفندقية، وتأجيل سداد كافة المستحقات على تلك المنشآت لمدة ٣ شهور.

من أحدث المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلى ما يلى؛
القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو الإقتصادى، حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى** خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ محققاً ٥.٦٪، مقارنة بمتوسط قدره ٢.٣% في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤، وجدير بالذكر أن مصر حصلت على المركز الثالث على مستوى العالم بعد الصين والهند فى معدل النمو المحرز، والجدير بالذكر أن ركائز النمو الآن أصبحت أكثر تنوعًا واستدامة، ويعود ذلك أساسًا إلى **الأداء الإيجابى للاستثمار وصافي الصادرات بدلاً من الاستهلاك الذي كان المحرك الرئيسي للنمو لسنوات عديدة**. أما على الجانب القطاعي، فاعتمد النمو المحقق على الصناعات التحويلية والغاز الطبيعي والسياحة والتشييد والبناء والاتصالات كأهم المحركات للنمو مما يسلط الضوء على التحول لهيكل قطاعي أكثر استدامة. وقد أدى ذلك النمو إلى خلق فرص عمل حيث انخفض معدل البطالة إلى ٧.٥% فى يونيو ٢٠١٩. وجارى العمل على نشر البيانات الخاصة بالعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨.

وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـ ٢.٣ نقطة مئوية فى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بمساهمة قدرها ١.٩% فى العام السابق. **كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام** فى النمو مستقراً عند ١.٠ نقطة مئوية. فضلاً عن **مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة** ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بـ ٢.٤ نقطة مئوية فى العام السابق.

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٥.٣% على أساس شهرى ليحقق ١٤١.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٣٤.٦ نقطة خلال الشهر السابق، مدفوعاً بارتفاع المؤشر الفرعى للتشييد والبناء بـ ٤٧.٢% ليحقق ١٧٣.٩ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١١٨.١ نقطة خلال الشهر السابق. يليه قطاع السياحة الذى ارتفع بمقدار ١٠.١% ليصل الى ١٥٦.٨ نقطة خلال سبتمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ١٤٢.٤ نقطة خلال الشهر السابق.

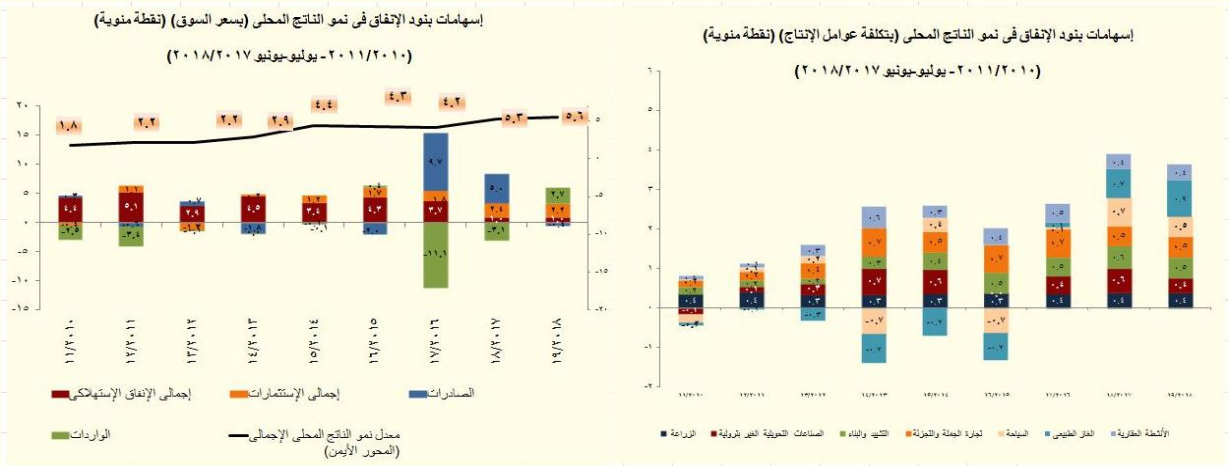

وعلى جانب الطلب، حقق الإستهلاك الخاص خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ معدل نمو سنوى بلغ نحو ٠.٩% ، مقارنة بـ ١.٠% في العام المالى السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنسبة ٠.٨ نقطة مئوية). بينما حقق الاستهلاك العام معدل نمو سنوى قدره ٢.٨% خلال عام الدراسة، مقارنة بـ ١.٧% خلال العام السابق (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٣ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٢ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حققت الإستثمارات معدل نمو سنوي قدره ١٣.١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٢.٢ نقطة مئوية).

على الجانب الآخر، حقق صافى الصادرات إسهام إيجابى في النمو بلغ ٢.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بنحو ١.٩ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة. وقد جاءت تلك التطورات في ضوء انخفاض معدل نمو الواردات بنسبة تفوق نمو الصادرات خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل إنخفاض بلغ نحو ٨.٩% للواردات خلال عام الدراسة، لتحقق بذلك معدل مساهمة بلغ ٢.٧ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة سلبية بلغت ٣.١ نقطة مئوية خلال العام السابق). بينما إنخفضت الصادرات بمعدل اقل بلغ ٢.١% خلال عام الدراسة (بمعدل إسهام بلغ -٠.٤ نقطة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).

أما على جانب العرض، فقد تصدرت عدد من القطاعات الرئيسية قائمة القطاعات المحركة للنمو، ويأتى على رأسها قطاع السياحة والذى حقق معدل نمو سنوى بلغ ٢٠.١% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨، مقابل العام السابق (ليساهم بشكل إيجابي في معدل النمو للناتج المحلى الإجمالى بنحو ٠.٥ نقطة مئوية، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٧ نقطة مئوية خلال العام السابق). وقد حقق أيضاً قطاع الغاز الطبيعى الغير بترولي معدل نمو سنوى قدره ٢٠.٢% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٩ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٧ خلال العام السابق). كما حقق قطاع الاتصالات معدل نمو سنوى قدره ١٦.٧% خلال عام الدراسة (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بنحو ٠.٤ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٣ نقطة مئوية خلال العام السابق). كما حقق قطاع التشييد والبناء معدل نمو سنوى قدره ٨.٨% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٥ نقطة مئوية). بالإضافة الى تحقيق قطاع الصناعات التحويلية الغير بترولية معدل نمو سنوى بلغ نحو ٣% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (بمعدل إسهام إيجابى بمقدار ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الزراعة فقد حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٣% (مساهماً فى معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية). كما حقق قطاع تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ٠.٥ نقطة مئوية). وتجدر الإشارة إلى أن قطاع الأنشطة العقارية حقق معدل نمو سنوى قدره ٣.٩% خلال العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلى بـ ٠.٤ نقطة مئوية خلال عام الدراسة).

- **ارتفع مؤشر مديري المشتريات** ليسجل نحو ٤٤.٦ نقطة خلال يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ٤٠ نقطة خلال مايو ٢٠٢٠.

- **ارتفع صافي الاحتياطيات الدولية** ليسجل ٣٨.٢ **مليار دولار خلال** شهر يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٣.٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣.

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية**، فقدد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٥.٣% ليحقق ١٠,٧٦٤.٦ نقطة خلال شهر يونيو ٢٠٢٠، مقارنة بـ١٠,٢٢٠.١ نقطة خلال الشهر السابق.

- **حققت حصيلة الايرادات السياحية** نحو **١٢.٥ مليار دولار** خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ ٩.٨ مليار دولار خلال العام المالي السابق.

القطاع المالى

- **قامت الحكومة فى ضوء الرؤية الإستراتيجية التى أعلنتها من خلال البرنامج الوطنى للإصلاح الإقتصادى بإتخاذ العديد من الإجراءات الاصلاحية خلال الثلاث أعوام السابقة فى مختلف المجالات بهدف وضع الإقتصاد المصرى على مساره الصحيح نحو أداء يواكب إمكاناته والإستغلال الأمثل للطاقات الكامنة.**

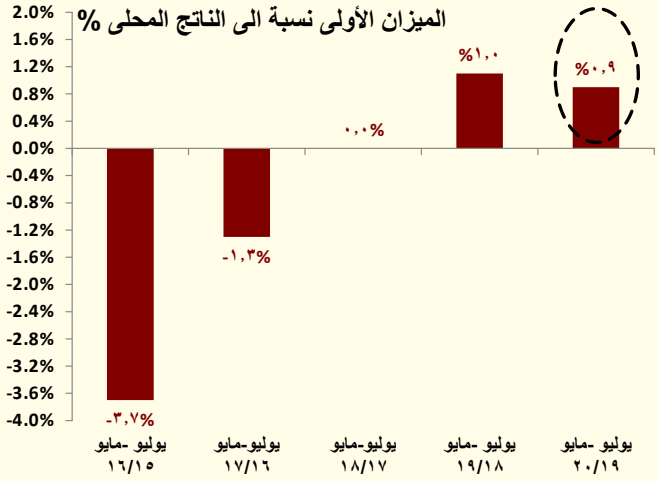

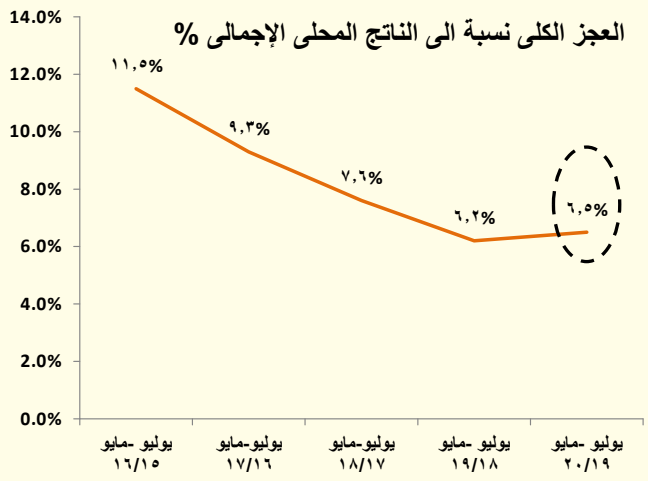

- **حيث تشير النتائج إلى إستمرار تحقيق فائض أولي قدره ٥١.٦ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلى) خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقابل فائض أولى بلغ ٥٨.٢ مليار جنيه (١.١% من الناتج المحلى الإجمالى) . وقد حقق**

العجز الكلى١ للموازنة العامة للدولة نحو ٦.٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، مقارنة بـــ٦.٢% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وذلك في ضوء إرتفاع الإيرادات بنحو ٢.٢%، وإرتفاع المصروفات بنحو ٦.٨% خلال فترة الدراسة.

- **وقد بلغت إجمالى الإيرادات نحو ٧٨٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠١٩/٢٠٢٠، لترتفع بنحو ١٦.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢.٢%)، لتساهم المتحصلات من الإيرادات الضريبية وحدها بنحو ٦٠١.٤ مليار جنيه من إجمالى الإيـــرادات** (تمثل ٧٦.٤% من إجمالى الإيرادات) **مدفوعاً بإرتفاع المتحصلات الضريبية من الضرائب على الدخل** بنحو ٦.٦ مليار جنيه (بنسبة زيادة ٣.٠%) لتسجل ٢٢٣.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، حيث ساهم في ذلك إرتفاع الحصيلة من الضرائب على المرتبات المحلية بـ٥.٤ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٠.٤%) لتحقق ٥٧ مليار جنية خلال فترة الدراسة، مقابل ٥١.٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، كما ارتفعت الضرائب المحصلة من النشاط التجارى والصناعى بـ٣.٨ مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٧%) لتحقق نحو ٢٦.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع الضرائب المحصلة من الشركات الأخرى بـ١٠مليار جنيه (بنسبة زيادة ١٢.٨%) لتحقق نحو ٨٨.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى إرتفاع الضرائب المحصلة على الخدمات بنحو ٤.١ مليار جنيه (بنسبة ١١.٧%) لتصل ٣٩.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.
- وقد إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢٣.٦% من إجمالى الإيرادات) بنحو **٣١.٧ مليار جنيه** (بنسبة زيادة ٢٠.٦%) لتحقق ١٨٥.٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٥٣.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. إرتفعت المنح لتسجل ٤ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **وإرتفعت الحصيلة من عوائد الملكية بـــ٩.٨ مليار جنيه (بنسبة ١٧%)** لتحقق نحو ٦٧.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٧.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق مدفوعاً في الأساس **بإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئات الإقتصادية بنحو ٠.٩** مليار جنيه (بنسبة ٩.٥%) لتحقق ١١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الشركات العامة وشركات قطاع الأعمال العام بنحو ٣ مليار جنيه** لتحقق ٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، **وإرتفاع أرباح الأسهم من الهيئة العامة للبترول بنحو ١.٦ مليـــار جنيـــه** لتسجل نحو ٢.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **وإرتفاع أرباح الأسهم من هيئة قناة السويس بنحو ٠.٨ مليار جنيه** لتسجل نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. **كما إرتفعت الحصيلة من بيع السلع والخدمات بنحـــو ٤.٤ مليـــار جنيـــه** (بنسبة ٩.٢%) لتحقق ٥٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفعت الحصيلة من الإيرادات المتنوعة بـ١٣.٥ مليار جنيه (بنسبة نمو ٣٠%) لتحقق ٥٨.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

١/ يأتي الإرتفاع الطفيف فى العجز المالى الكلى نتيجة سداد الخزانة المبكر (خلال الربع الأول من ٢٠١٩/٢٠٢٠) لنحو ٣٣ مليار جنيه (٠.٥٦% من الناتج) لصالح صناديق المعاشات وهى تمثل كامل مستحقات الفوائد لصالح الصناديق للعام بأكمله بدلاً من سداد معظم هذه المبلغ في يونيو كما كان متبعاً فى السابق. وتأتى تلك المعالجة ضمن اتفاق التسوية بين الخزانة وصناديق المعاشات لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠. كما قامت الخزانة باستدعاء بعض السندات صفرية الكوبون وإعادة اصدار تلك السندات بسعر فائدة يقل عن سعر الاصدار بـ٤% مما استلزم سداد الفوائد المستحقة عن تلك السندات بشكل مبكر (أكتوبر ٢٠١٩ بدلا من ابريل ٢٠٢٠) وبقيمة ١٦ مليار جنيه. وقد اسفر ذلك عن تحقيق وفر في فاتورة الفوائد المستحقة على تلك السندات وهو ما حد من التكلفة الإضافية التى ستتحملها الخزانة مقابل اعادة تسعير سندات الخزانة الصادرة لصالح البنك المركزي بأسعار السوق (١٥.٥%)، بالإضافة الى تسعير سندات فروق تغير سعر الصرف الصادرة للبنك المركزى بقيمة ٢٥ مليار بعائد ١٥.٥% بدلا من ٠% كما كان متبعا. كما قامت وزارة المالية بتوفير تمويل خلال النصف الأول من العام المالي الحالي لسداد قيمة شهادات قناة السويس وقت استحقاقها بقيمة تقترب من ٦٠ مليار جنيه، بالإضافة الى توفير ما يزيد عن ٤٠ مليار جنيه لشراء شحنات إضافية تلبى احتياجات البلاد من المواد البترولية ولتكوين مخزون استراتيجي من المواد البترولية وللمساهمة في فض التشابكات المالية بين قطاعي البترول والكهرباء. كما قامت وزارة المالية بتوفير ما يزيد عن ٨٠ مليار جنية لصناديق المعاشات كجزء من التسوية المخصصة لهذا العام بقيمة ١٦٠.٥ مليار جنية،

الأداء المالى خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩

(مليار جنيه)

البيان	يوليو-مايو		معدل التغير
	٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨	
الإيرادات	٧٨٦,٧٩٣	٧٧٠,٠٩٠	%٢.٢
الضرائب	٦٠١,٤١٤	٦١٦,٣٨٤	%٢.٤-
المنح	٤,١١٧	٩٦٣	%٣٢٨
الإيرادات الأخرى	١٨١,٢٦٢	١٥٢,٧٤٣	%١٨.٧
المصروفات	١,١٧١,٣٧٨	١,٠٩٦,٣٨٠	%٦.٨
الأجور وتعويضات العاملين	٢٦٤,١٧٤	٢٤٣,٣٧٥	%٨.٥
شراء السلع والخدمات	٥٥,٠٤٠	٥٣,١٩٥	%٣.٥
الفوائد	٤٤٠,٦٨٢	٣٨٥,٨٧٧	%١٤.٢
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	١٩٥,٨٨٩	٢٣٧,١٣٠	%١٧.٤-
المصروفات الأخرى	٧٢,٠٩٢	٦٥,٥١٨	%١٠.٠
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٤٣,٥٠١	١١١,٢٨٥	%٢٨.٩
الميزان النقدى	-٣٨٤,٥٨٥	-٣٢٦,٢٩٠	
صافى حيازة الاصول المالية			
الميزان الكلى	-٣٨٩,١٢٥	-٣٢٧,٦٦٦	
الميزان الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	٠.٩٪	١.١٪	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	-٦.٥٪	-٦.٢٪	

- **أما على جانب المصروفات**، فتستمر جهود الحكومة فى اتخاذ اجراءات إعادة ترتيب أولاويات الإنفاق العام والإهتمام بزيادة الإنفاق الإجتماعى. وقد إرتفعت إجمالى المصروفات بنحو ٦.٨% خلال الفترة يوليو-مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بنفس الفترة من العام المالى السابق. وقد إرتفع الإنفاق على مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ١٠.٥ مليار جنيه لتصل ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وإرتفاع الإنفاق على العلاج والأدوية بنحو ٠.٥ مليار جنيه ليحقق ٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، وإرتفاع إنفاق العلاج على نفقة الدولة بنحو ٢.٨ مليار جنيه ليحقق ٧.٨ مليار جنيه، مقابل ٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وإرتفاع الإنفاق على دعم الصادرات بنحو ١.٢ مليار جنيه ليحقق ٤.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة .كما إرتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بنحو ١.٨ مليار جنيه ليحقق ٥٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة فى الأساس نتيجة لزيادة الإنفاق على متطلبات الإنتاج والصيانة. كما إرتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات) بنحو ٣٢.٢ مليار جنيه لتسجل ١٤٣.٥ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مما يعكس الاهتمام بتطوير البنية التحتية والخدمات المقدمة للمواطنين.

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين ارتفاع إجمالي الدين الحكومي (المحلي والخارجي)** ليصل إلى ٤٨٣٤.٢ مليار جنيه (٧٨.٤% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٤٨٠١.٨ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٩ (٩٠.٢% من الناتج المحلى الإجمالى)، ويرجع ذلك في الأساس إلي ارتفاع قيمة سندات الخزانة الحكومية بنحو ٣٥٦.٢ مليار جنيه، مقارنة بـارتفاع أقل لاذون الخزانة الحكومية بقيمة ٧٧.٢ مليار جنيه، ويأتي ذلك تطبيقا لسياسة الحكومة في اطالة عمر الدين. كما ارتفع الدين الخارجي الحكومي في ضوء ارتفاع القروض إلى ٤٠.٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩ مقارنة بـ ٣٧.٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٩. في حين تراجعت ديون البنوك إلى ٨.٧ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٩، مقارنة بـ ٩.٥ مليار دولار في العام المالي الماضي.

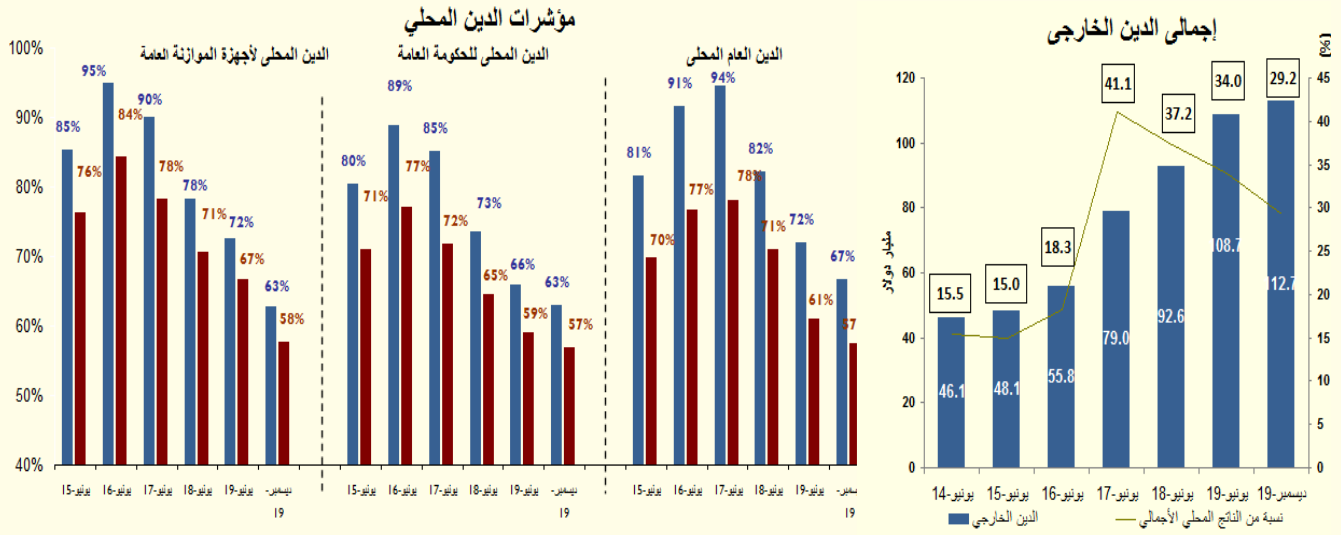

التضخم

تشير البيانات إلى تحقيق معدل التضخم السنوى نحو٤.٧% خلال شهر مايو ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥.٩% خلال الشهر السابق. وسجل متوسط معدل التضخم السنوى تراجعاً ليصل الى نحو ٥.٧% خلال الفترة يوليو – مايو ٢٠٢٠/٢٠١٩، مقارنة بـ١٤.٣% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق متأثراً بتراجع معدلات التضخم للطعام والشراب خلال نفس الفترة من العام.

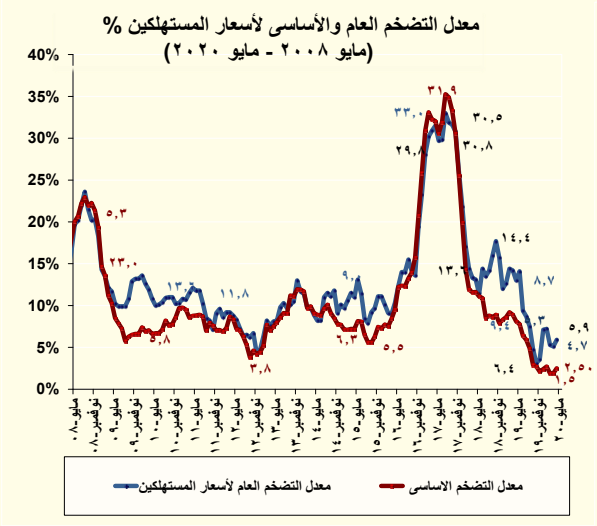

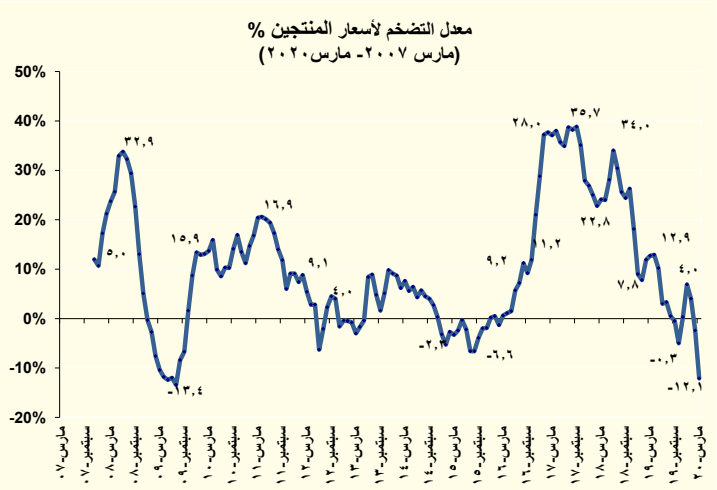

القطاع النقدى

- **وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي المصرى**، فقد **ارتفع معدل النمو السنوي للسيولة المحلية** ليحقق ١٤.٨٪ في مارس ٢٠٢٠ (٤٢٧٦.٧ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٤٪ في الشهر الماضي. ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى زيادة أشباه النقود إلى ١٣.٤٪ في مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٢.٣٪ في الشهر الماضي مدفوعة **بزيادة الودائع الجارية بالعملة المحلية** إلى ٢٢.٩٪ في مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٢٢.٥٪ خلال الشهر الماضي. علاوة على ذلك، ارتفع نمو كمية النقود بشكل طفيف ليسجل ١٩.٧٪ في مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٩.٥٪ في الشهر الماضي، مدفوعًا بزيادة العملة المتداولة لتصل إلى ٢١.٥٪ في مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١٧.٣٪ في الشهر الماضي.
- وعلى نحو آخر، فقد **انخفض النمو السنوي الصافي للأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ إلى -٤٦.٩٪ (١٢٨.٦ مليار جنيه) مقارنة بـ ٥٢.٣٪ الشهر الماضي، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية لدي البنك المركزي المصري (بالجنيه المصري)

إلى -٢٧.٩٪ في مارس ٢٠٢٠، مقابل ٢.٩٪ الشهر الماضي. هذا بالإضافة إلى انخفاض احتياطيات البنوك إلى -٣٨.٢٪ في مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٥.٢٪ خلال الشهر الماضي.

- ومن جهة أخرى، فقد **ارتفع النمو السنوي الصافي للأصول المحلية** إلى ١٩.١٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠ (٤٤٢٦.٢ مليار جنيه) مقارنة بـ ١١.١٪ في الشهر الماضي بسبب الزيادة في صافي المطلوبات على الحكومة و GASC إلى ٢١٪ في مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـــ ١١.٢٪ الشهر الماضي.

- وقد **ارتفعت نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** - باستثناء الودائع لدى البنك المركزي - إلى ١٢.٦٪ (٤٤٢٦.٢ مليار جنيه) في نهاية مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ١١٪ في الشهر الماضي. وجدير بالذكر أن نسبة ٨٥% من إجمالي الودائع تتبع القطاع غير الحكومي، بينما ارتفعت نسبة القروض إلى الودائع لتسجل ٤٥.٦ ٪ في نهاية مارس ٢٠٢٠، مقارنة بـ ٤٣.٩ ٪ الشهر الماضي.

- وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري فى اجتماعها بتاريخ ٢٥ يونيو ٢٠٢٠ **الإبقاء على أسعار الإيداع والإقراض لليلة الواحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى دون تغيير** عند ٩.٢٥%، و١٠.٢٥% و٩.٧٥% على التوالي. كما تم الإبقاء على سعر خصم الإئتمان عند ٩.٧٥%.

القطاع الخارجى

- **حقق ميزان المدفوعات فائضاً كلياً بلغ نحو ٠.٤ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠١٩ /٢٠٢٠، مقابل عجز كلى قدره ١.٨ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام الماضى.** ويأتى ذلك في ضوء **تحسن وتراجع عجز الميزان الجارى** بنحو ٠.٧ مليار دولار ليحقق ٤.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة نتيجة لتراجع عجز الميزان التجارى غير البترولى وارتفاع التحويلات الجارية بدون مقابل، بالإضافة إلى **تحقيق فائض في ميزان الحساب الرأسمالى والمالى** بلغ ٥.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة.

الامر الذى يمكن تفسيره على جانب المعاملات الجارية في ضوء ما يلى:

- **ارتفاع الصادرات السلعية غير البترولية** بنسبة ١١.٤% بنحو ٠.٩ مليار دولار لتحقق ٩.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تزايد الصادرات في الذهب، وأجهزة الإرسال والإستقبال للإذاعة والتليفزيون، والأدوية والأمصال واللقاحات، وأصناف الصيدلة، والمركبات العضوية وغير العضوية)، مما حد من تراجع الصادرات البترولية لتسجل ٥.٠ مليار دولار بسبب انخفاض الصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية على الرغم من ارتفاع الصادرات من الغاز الطبيعى.
- **تراجع الواردات السلعية غير البترولية** بنسبة -١.٨% بنحو ٠.٥ مليار دولار لتحقق ٢٧.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة (خاصة تراجع الواردات في حديد صب زهر، والقمح، وقطع غيار وأجزاء للسيارات والجرارات، والأدوية).
- **تراجع الواردات البترولية لتسجل ٥.٧٨ مليار دولار، مقابل ٥.٨٦ مليار دولار** نتيجة تراجع الواردات من المنتجات البترولية (بسبب وقف الاستيراد من الغاز الطبيعى اعتباراً من الربع الثانى من العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨) وارتفاع الواردات من البترول الخام.
- **إرتفاع تحويلات العاملين من الخارج** بنسبة ١٣.٥% بنحو ١.٧ مليار دولار لتحقق ١٣.٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة.
- **إرتفاع المتحصلات من رسوم المرور بقناة السويس** بنسبة ٣.٥% لتسجل ٣ مليار دولار.

أما على جانب ميزان المعاملات الرأسمالية فقد حقق صافى تدفقات الحساب الرأسمالى والمالى للداخل نحو ٥.٢ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩، حيث **إرتفع صافى الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر بنحو ٠.٨ مليار دولار ليسجل تدفقات للداخل بلغت ٥.٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة**، مقابل ٤.٢ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. وقد جاءت الزيادة في الإستثمارات الواردة إلى البلاد **في ضوء تزايد الإستثمارات الواردة لتأسيس شركات أو زيادة رؤوس أموالها لتصل ١.٢ مليار دولار، لتسجل نحو ٣.٢ مليار دولار خلال فترة الدراسة**. كما سجلت الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٥.٢ مليار دولار(مقابل صافي تدفق للخارج بلغ نحو ٣.١ مليار دولار)، وذلك على الرغم من تقلبات الأسواق المالية العالمية وخاصة الأسواق الناشئة.